

السنة وبلغ الماء الذي ظهره الاقل في وقت النطق بالاجز ولو
كان الذي وجد السنة ما لم يخرج قال في الحاشية وهذا الخط ولو تركها
اي المضمضة وكذا الاستنشاق ناسيا فصلا ثم ذكر ذلك في بعض
او يستنشق ويعد ماضيا ان كان وضعا لم يصبه وان كان نقلا
فلا يصبه صحته شرعية وكذا في كل جزء من البدن اذا نسي غسله
وسنة الفسل ان يقيم الوضوء عليه كوضوء الصلوة في غير الشنقاء
مع ان السرس هو الصحيح وظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يخرج اليه
الاغسل الرجلية فان يفرغها اذا كان قائما في مستنقع الماء او على
تربة بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك اياه عام على ما يخرج ولو جرت
بحيث لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلان يفرغها وان سرتل
الخناسة الحقيقية كالمنى وخواه غيره ان كانت اي ان وجبت
عليه من نجاسة لم يصب الماء على راسه سائر بدنه ثلثا وكيفية ان
عليه من نجاسة لا يرد ثلثا ثم لا يستر ثم على راسه وسائر جسده فويل
سائر الاجزاء ثم بالراس ثم بالاسير وقيل سائر الاجزاء ثم بالراس ثم
بالاسير وهو الصحيح ولو نفض في جوارحه مكث قدر الوضوء والفسل
فقط لكل السنة والافلام يتخرج عن ذلك الكفاية التي اغتسل فيه
فبفضل رجله ان كان قيامه مستنقع الماء الا ان يكون على

حجر

حجر وعي خشب او غير ذلك وان لا يبرق في الماء وان لا يغتر لما
تقدم في الوضوء وان لا يستقبل قبله وقت الفسل ان سرتل
كل ان كانت عورة مكشوفة وان كانت ستورة فلها سرب ولو
يدلك كل اعضاءه بالفة في المرة الاولى ليم الماء البدن في المرة
الاجرة فان ذلك في الفسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن
ابي بكر في ان يستل في موضع لا يراه احد الاحتمال الكسوف في العورة
قال الاغتسال واللبس في ذكره في القنية على الفسل وهناك من
لا يدعه وان راوه ويحذر ما يحوسر والمراة بين الرجال توجهه
بين النساء لا ولم يرد قوله وان راوه روتة ما سوى العورة فان
كسفت العورة لا يجوز عند احد في الصبح وفي الخلة قبل ثلثه وقبل
يعطي الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان
يخرج للفصل ويخرج وجهه للماء اذا كان البت صغيرا مقدار خمسة
اؤرجاه عشرة وان يتكلم بكلامه فطمن كلام الناس او غير ذلك
في وقت الماء السهل ويستحب ان يمسح بدهنه ثم يغسل
وان يغسل رجليه بعد اللبس لا قبله سارعة الا السنة والاسير
سنة ما تقدم في الوضوء وما النية فليست بجزء في الوضوء
والاغتسال بل سنة فيه ما احتج ان يغتسل او يغتسل الماء الجارى